

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

حدث رفيع المستوى - دور المرأة في التنمية

الأونكتاد الثالث عشر

عُقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، في الدوحة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

حدث رفيع المستوى - دور المرأة في التنمية

١- يهدف الحدث الرفيع المستوى المتعلق بدور المرأة في التنمية إلى تحقيق ثلاثة أغراض هي: الارتقاء بالقضية الجنسانية سياسياً؛ وبعث رؤى متبصرة جديدة في العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية ونوع الجنس؛ وإطلاق عدد من المبادرات المؤسسية الرامية إلى تعزيز الهدفين المذكورين أعلاه.

٢- ودار الحدث حول اجتماع مائدة مستديرة تفاعلي رفيع المستوى عُقد في أربع جلسات موضوعية. ساعدت الجلسة ١ على إلقاء الضوء على تعدد قنوات الانتقال التي تؤثر عبرها العلاقات الجنسانية على نتائج سياسات الاقتصاد الكلي وتتأثر بهذه السياسات؛ ونظرت الجلسة ٢ في العلاقة بين نوع الجنس والتجارة والفقير، بما في ذلك في ضوء نتائج بحوث الأونكتاد؛ وبعثت الجلسة ٣ رؤى متبصرة في مجالات الإنتاج الزراعي وحماية البيئة والأمن الغذائي وتمكين المرأة الريفية؛ وناقشت الجلسة ٤ الخيارات السياساتية المتاحة لترجمة مكاسب المرأة في مجال التعليم إلى تكافؤ فرصها مع الرجل في العمالة الكاملة والعمل اللاتق، ولا سيما في القطاعات الموجهة نحو التصدير.

٣- وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من السيد محمد بن عبد العزيز بن علي الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث القطري ورئيس الأونكتاد الثالث عشر، والسيدة الميساء بنت حمد بن خليفة آل ثاني، والسيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد. وقدمت السيدة زارياي مداخلتة باسم الأونكتاد، وقدم السيد علامي مداخلتة باسم الأفرقة القطرية المكلفة بالحدث. وعُقدت حلقات نقاش شارك فيها اثنان وعشرون خبيراً من أفرقة النقاش، يمثلون الحكومات الوطنية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وأعقب حلقات النقاش جلسات للأسئلة والأجوبة.

٤- وير أدناه بيان القضايا السياساتية الرئيسية التي نوقشت والتوصيات التي قُدمت:

أولاً- سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة: الجوانب الجنسانية

٥- أكد الحدث بقوة على أن التنمية الهادفة هي التي يكون للمرأة دور فيها. فدون مشاركة المرأة، تصبح التنمية 'طائراً بجناح واحد'. واعترف الحدث بما شهده العالم من انفصام، بدرجة ما، بين النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. فقد شهد العقد الماضي زيادة في تفاوت الدخل وفي حالات الظلم والاستبعاد الاجتماعيين، حتى في البلدان التي سجلت مستويات نمو اقتصادي مرتفعة وأداءً تجارياً قوياً. وعم شعور بأن استمرار أنماط الظلم والاستبعاد يمثل مصدراً لعدم الاستقرار الاجتماعي وعملاً معوقاً للنمو الاقتصادي. وشدد الحدث على أن تراجع الاقتصاد لا يبرر عدم إحراز تقدم في هذه القضية.

٦- وسُجلت، في هذا السياق، بعض التطورات الهامة: أولاً، تم التسليم بأن تحقيق النمو الاقتصادي لن يُترجم إلى مساواة وتنمية شاملة للجميع بصورة تلقائية. فقد وُجّه انتباه خاص إلى الدور الذي تضطلع به الأطر التمكينية والأدوات السياسية في تهيئة فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة. واستمع الحضور إلى قصص تجارب ناجحة من ليسوتو ورواندا. إذ أحرزت ليسوتو تقدماً هائلاً في سد الفجوة القائمة بين الجنسين. فمن اللافت للنظر أن هذا البلد قد احتل المرتبة التاسعة بين ١٣٥ بلداً في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١١ للمنتدى الاقتصادي العالمي، متقدماً بشوط كبير على الكثير من البلدان المتقدمة. وقد ارتكز تعميم رواندا منذ عام ١٩٩٤ على المساواة بين الجنسين؛ وكان هناك وعي جوهري بضرورة مشاركة الرجل والمرأة في المجتمع على قدم المساواة. ويُعزى الفضل في هذه التطورات إلى حد كبير إلى سياسات البلد واستراتيجياته الداخلية المناصرة للمرأة، وتستند هذه التطورات إلى عزيمة سياسية قوية لتعزيز المساواة بين الجنسين. فالعامل الحاسم في تحقيق النجاح قد كان القدرة على ترجمة هذا الالتزام السياسي إلى أفعال.

٧- وسأل أحد المشاركين في النقاش، مشككاً في صوت الحكمة التقليدية، عما إذا كان بالإمكان دائماً تحقيق نتيجة لا خاسر فيها (حفز النمو الاقتصادي والمساواة بين الجنسين على حد سواء). وتم التشديد على وجود بعض التنازلات: ففي سياق تحرير الأسواق، قد تكون المساواة بين الجنسين أهدافاً متناقضة. فعلى سبيل المثال، أدى تدني أجور النساء التمييزية إلى الإبقاء على انخفاض أسعار الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من الاقتصادات الموجهة نحو التصدير. وقد تأكد ذلك في تايلند وغواتيمالا وماليزيا وهندوراس، ومؤخراً، في الصين. والتحدي المقبل يتمثل في رفع أجور النساء ومعايير العمل دون التأثير سلباً على القدرة التنافسية التصديرية.

٨- ومهما كانت المنافع القصيرة الأمد، فقد اعترف بأن السعي إلى تحرير الأسواق دون توخي نظرة نقدية، ولا سيما اعتماد استراتيجية نمو تقوده الصادرات وتقوم على العمالة النسائية الرخيصة، ليس وسيلة مستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. إذ يلزم أن تتوافق المساواة بين الجنسين في العمالة والأجور مع استراتيجية إنمائية تتماشى فيها المساواة مع النمو الاقتصادي. ويستلزم ذلك إطاراً مبتكراً للاقتصاد الكلي يتيح إدراج التكاليف والاستحقاقات الاجتماعية إدراجاً كاملاً في التحليلات الاقتصادية. وينبغي، من نواحٍ كثيرة، التعامل مع الإنفاق الاجتماعي بوصفه استثماراً، ذلك أنه يرفع مستويات المعيشة ويحفز الاقتصاد. ودعا الحدث إلى تغيير العقلية؛ فبدلاً من أن تكون المساواة بين الجنسين ومحاربة الفقر هدفين متعارضين، ينبغي أن تُفهم المساواة بين الجنسين بوصفها آلية للحد من الفقر.

٩- وألقى المشاركون الضوء على الحاجة إلى إجراء تحليل قطري معدل لدى تقييم التدايعات الجنسانية للسياسات التجارية. وينبغي الاعتراف اعترافاً كاملاً بالعوامل الاجتماعية الثقافية المحددة السياق وإدراجها في التحليلات الاقتصادية.

١٠- وأقيم تمييز مهم بين التجارة والسياسة التجارية. إذ تُعدّ التجارة ضرورية لتحقيق النمو. أما السياسة التجارية، وتحديدًا السياسات التي تهدف إلى تعزيز تكامل الأسواق وتحريرها، فغالباً ما تكون لها آثار مهمة في إعادة توزيع الثروات في الاقتصاد، وهو ما قد يضحّم الفوارق القائمة بين فئات السكان أو يحد منها، على أساس عوامل من قبيل نوع الجنس والأصل العرقي والطبقة الاجتماعية والموقع الجغرافي. وألقى الضوء على بعض جوانب العلاقة بين نوع الجنس والسياسة التجارية. فقد تؤدي السياسة التجارية، ولا سيما السياسات التجارية الموجهة نحو التصدير الرامية إلى تحقيق التكامل العالمي، دوراً فاعلاً في تمهينة فرص العمل للمرأة. بيد أن لهذا عوامل مُحدّدة. وتشمل بعض المجالات الرئيسية المثيرة للقلق تدني الأجور في قطاعات الصناعات التجميعية الموجهة نحو التصدير، ومحدودية آثار الأنشطة على تطوير المهارات، ومحدودية الآثار غير المباشرة للأنشطة داخل قطاع الاقتصاد في توليد إيرادات حكومية ودعم توفير الخدمات في القطاع العام، والأنماط الجديدة لسرعة التأثير بالصدمات الخارجية.

١١- وأتاح الحدث الفرصة لتقديم أدوات وموارد جديدة لتعميم المنظور الجنساني في سياسات الاقتصاد الكلي. واقترح إنشاء مركز امتياز للدراسات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في قطر لخدمة المجتمع الدولي. وسيفسح المركز المجال لوضع إطار للمناقشات الجارية حول القضايا الجنسانية، وترجمة النظريات إلى أفعال، والسعي إلى الاستجابة للبعض من ألح القضايا ذات الصلة بدور المرأة في المجتمع وفي الاقتصاد. كما شدد الحدث على فائدة تبادل الخبرات، وإنشاء شبكات لتقاسم المعرفة. واقترح، في هذا الصدد، إنشاء مستودع لأفضل الممارسات/الدروس المستفادة بوصفه أداة لتقاسم الخبرات المتعلقة بالمشاريع الناجحة التي تديرها نساء.

ثانياً- التعليم والأطر/الأدوات التمكينية اللازمة لتحقيق تكافؤ فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق

١٢- لقد لوحظ أنه نظراً لعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، تترع المرأة إلى الانسحاب من سوق العمل والاختيار ما بين العمل أو الحياة الأسرية، بدلاً من الجمع بينهما. وغالباً ما تحمل هذه الحواجز المرأة على أن تُؤثر الأخذ بحل العمل المرن في السوق غير الرسمية، والعمل الذي لا يستلزم مؤهلات. وعلى الرغم من أنه كثيراً ما لا تتقاضى المرأة أجراً كافياً أو لا تتقاضى أجراً على الإطلاق على ما تؤديه من وظائف، إلا أن إسهامها الرئيسي في عالم الاقتصاد لا يُنكره أحد. وأشار بعض المتحدثين أيضاً إلى مسألة "نقمص" الأدوار الراسخة في المجتمع.

وهذا يشير إلى مواجهة صعوبات، لدى إجراء أي تحليلات، في فصل القيود المفروضة ذاتياً عن القيود المفروضة مجتمعياً.

١٣- واقترح التغلب على العقبات التي تحول دون إفادة المرأة من مكاسب التعليم بتحقيق قدر أكبر من الإنصاف في توفير فرص العمل وتهيئة حياة مهنية كاملة لها بمساعدة الحكومات واعتماد ما يكفي من السياسات الداعمة. واقترح الإنفاق الاجتماعي كأحد الحلول المطروحة لتحرير المرأة من العمل بدون أجر وإحداث أثر مُضاعفٍ لصالح المجتمع بأسره. وتشمل بعض العوامل الأخرى الحاسمة الأهمية في هذا السياق إنشاء ما يكفي من شبكات خدمات رعاية الطفل، وتحسين المرافق للمرأة في مكان العمل، واعتماد سياسات ضريبية مراعية للأسرة. علاوةً على ذلك، فقد أُلقي الضوء على العوامل التالية باعتبارها تشكل إطاراً تمكينياً لزيادة مشاركة المرأة في مكان العمل: (أ) اعتراف القانون بالمساواة بين الجنسين وإنفاذها؛ (ب) تطوير التعليم وتنمية المهارات؛ (ج) الاهتمام بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وسترتب على تدابير تمكين المرأة آثار غير مباشرة مهمة من شأنها أن تمكن الأمة ككل في نهاية المطاف، إذ إن المرأة نصف المجتمع وهي تعلم/ترعى النصف الآخر.

١٤- وأشير إلى أنه ينبغي ألا تكون السياسات الحكومية الداعمة موجهة إلى المرأة فحسب، بل إلى الأسرة أيضاً. وعبر العديد من المتحدثين عن آرائهم في دور الرجل، وفي ضرورة تشجيعه على الاضطلاع بدور أكثر فعالية وتشاركاً في الأسرة وفي حياة الأسرة المعيشية.

١٥- وأُلقي الضوء على دور القانون في هذا الصدد. وسيقت أمثلة لقوانين رئيسية سنت في بنغلاديش ورواندا وليسوتو. إذ أقرت تشريعات رئيسية بخصوص الأهلية القانونية للمرأة وحققها في الحصول على الموارد الاقتصادية. كما اعتمدت سياسات وتدابير رئيسية بشأن المسائل المتصلة بالعمل (إجازة الأمومة)، وهدف تحقيق المساواة في المشاركة السياسية (نظام الحصص). وتشمل مجالات العمل الحاسمة الأهمية في هذا السياق: (أ) مجانية التعليم وتطوير المهارات؛ (ب) والصحة، مع التركيز على مسألتَي الوفيات النفاسية وتنظيم الأسرة؛ (ج) والعنف الجنساني. ودار جزء من النقاش حول تدابير العمل الإيجابي، ولا سيما تخصيص حصص للمرأة. وألقى بعض المشاركين في النقاش الضوء على دور نظام الحصص في إقامة نواة أساسية، رغم تسليمهم بأنه ينبغي أن يمثل هذا النظام حلاً انتقالياً/مؤقتاً نحو سد الفجوة القائمة بين الجنسين، لا آلية دائمة لتحقيق ذلك.

١٦- ولوحظ أن ما يُتخذ من تدابير قانونية وإدارية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين يطال الممارسات العرفية المترسخة التي غالباً ما تحول دون إحراز تقدم في تحقيق ذلك. بيد أنه لوحظ أيضاً أن القواعد والأعراف التقليدية إنما هي بُنى اجتماعية تتطور. وتطورها مرهون إلى حد كبير بمدى مساس الإجراءات التشريعية والسياسات التقدمية بالمعايير الاجتماعية

الثقافية. وعمّ شعور بأن بعض ديناميات التحوّل آخذة في الظهور. واقترح التركيز تحديداً على المرأة العربية، بغية وضع سياسة جنسانية مشتركة على صعيد البلدان العربية والخليجية.

١٧- كما أُثيرت مسألة أهمية المرأة داخل الأسرة المعيشية، ودورها المحدد المرتبط بالإنجاب والعمل المنزلي ورعاية الأطفال. وأُعرب، في هذا الصدد، عن مخاوف بشأن مخاطر نفور المرأة من الحياة الأسرية ومن الدور الإنجابي. ورغم دواعي القلق هذه، فقد اتفق الجميع على أنه لا سبيل لإنكار أهمية إسهام المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنه ينبغي تشجيع زيادة مشاركتها على جميع الأصعدة.

ثالثاً - اعتبارات الزراعة والبيئة والأمن الغذائي والملكية الفكرية ونوع الجنس

١٨- لوحظ أن مسألة المرأة الريفية مسألة محددة تدخل في إطار مسألة أوسع نطاقاً هي الفقر ونقص التغذية. إلا أنه قد عمّ شعور بأن المرأة تواجه قيوداً محددة، وأن الاستثمار في المرأة الريفية سيُدرّ عوائد هائلة.

١٩- وألقى المشاركون الضوء على مظاهر اللامساواة بين الجنسين المتأصلة في مجال الزراعة. إذ تضطلع النساء في أفريقيا بما يربو على ٨٠ في المائة من نشاط الزراعة، ولا تمتلك سوى نسبة ٢ في المائة من الأراضي. كما تواجه المرأة قيوداً جنسانية في إمكانية الحصول على المدخلات الإنتاجية والخدمات من جانب العرض. والمرأة أقل تمكناً في مجالات من قبيل تحمّل عبء الوقت، والقيادة المجتمعية، والتحكم في الموارد. وقد ازدادت ظاهرة تأنيث الفقر، كما ازدادت ظاهرة تأنيث الزراعة، حيث تمثل المرأة نسبة ٤٣ في المائة من القوة العاملة وتوفر نسبة ٥٠ في المائة من الغذاء.

٢٠- وشدد الحدث على تعقيد التحديات التي تواجهها المرأة الريفية؛ إذ تتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها المياه والكهرباء؛ والتعليم والتدريب؛ والأمن؛ والتكنولوجيا؛ والحق في امتلاك الأراضي؛ وبإمكانية إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي.

٢١- وستشمل الاستجابات السياسية، في هذا الصدد، اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٢- فعلى الصعيد الوطني، ستشمل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها ما يلي: ضمان إدراج المنظور الجنساني إدراجاً كاملاً في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات القطاعية، ومراعاة وجهات نظر المرأة الريفية في تصميمها وتنفيذها؛ وتعزيز إمكانية حصول المرأة الريفية على الخدمات الصحية؛ وتوفير التدريب وتطوير المهارات؛ وتعزيز إمكانية الحصول على المدخلات الإنتاجية والخدمات الإرشادية؛ ووضع خطط ائتمانية مبتكرة بضمانات مخففة؛ ودعم المجموعات والتعاونيات النسائية. كما ذُكرت قضية إصلاح الأراضي.

٢٣- أما على الصعيد الدولي، فقد شدّد الحدث على أنه ينبغي السماح لأقل البلدان نمواً بحماية مزارعيها ودعمهم مالياً. وتوجد تفاوتات ضخمة بين الوسائل المتاحة للمزارعين في البلدان النامية ذات الدخل المرتفعة والمتوسطة وبين تلك المتاحة للمزارعات والمزارعين الفقراء في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويستتبع هذه التفاوتات تفاوت مستويات الإنتاجية إلى حد كبير واستحالة المنافسة الدولية العادلة. ومن المسائل الحاسمة الأهمية أيضاً في هذا السياق تقييد الحيازة الجماعية للأراضي (الاستيلاء على الأراضي) أو حظرها متى أثار ذلك سلباً على المزارعين. وعلى مستوى آخر (المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ)، فقد ألقى الضوء أيضاً على قضية تمثيل المرأة في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي.